الفصل الثانى

المسئولية الحزبية بين: اختيار المرشحين واسلوب الدعاية.

إذا كان مدى وضوح البرامج الانتخابية التى أعلنتها الاحزاب قبل المعركة هى مسئولية أساسية للاحزاب أمام الجماهير لكى تتيح للناخبين الفرصة الكاملة للاختيار بين ما تؤمن به وما لا تؤمن به من برامج ومبادئ.

وإذا كان سعى الأحزاب لحشد جماهير الناخبين واجتذاب أصواتهم لا بد أن يواكبه اصدار برامج انتخابية واضحة خالية من الغموض والتعميمات ولو أدى ذلك الى «فرز» بعض قطاعات الرأى العام غير المؤيدة لهذه البرامج بعيدا عنها.. وأن اجتذاب أصوات الناخبين ببرامج عامة تتجنب القضايا الخلافية لا يفيد التجربة الديمقراطية.. ولا يفيد الاحزاب السياسية نفسها.. فضلا عن انه يتعارض مع الامانة السياسية المطلوبة من كل الاحزاب على السواء.

إذا كان كل هذا صحيحا فلا بد أن نضيف الى هذا الاعتبار الهام.. عاملا لا يقل اهمية عنها هو ضرورة أن تكون قوائم مرشحى الاحزاب التى ستدخل بها الانتخابات.. لا تقل وضوحا وتعبيرا عن مبادئها وفكرها من البرامج الانتخابية.

وهذه هى مسئولية أخرى خطيرة من مسئوليات الاحزاب السياسية أمام الجماهير.

ان مبادئ وافكار الاحزاب سوف تترجمها البرامج الانتخابية فى خطوات وبنود محددة تعلن للناخبين انها سوف تلتزم بها اذا ما فازت بثقة الناخبين وتولت حكم البلاد.

لكن الاشخاص الذين تتقدم بهم الاحزاب لنيل ثقة الناخبين فى برامجها.. لا بد أن يعبروا هم أيضا تعبيرا صادقا وأمينا عن هذه المبادئ والافكار..

● فليس من الامانة السياسية مثلا أن تتقدم بعض الاحزاب بقوائم «توفيقية» تضم اشخاص من اتجاهات سياسية واجتماعية متباينة ثم تتقدم بهم للناخبين معلنة أنهم يمثلون مبادئ الحزب وبرامجه.

● وليس من الامانة السياسية ان تتقدم بعض الاحزاب بقوائم تضم مرشحين يمثلون تيارات سياسية غير معبر عنها فى برامج الحزب الاساسية او برامجه الانتخابية.. لمجرد اكتساب الاصوات أو بتأثير الحسابات الانتخابية وحدها ... كاتجاه حزب ما لتقديم بعض الوجوه الناصرية ضمن قوائمه بالرغم من اختلاف توجهات الحزب الاساسية عن التوجهات الناصرية، او اتجاه حزب آخر لتقديم بعض الوجوه الممثلة لتيارات دينية معينة رغم الاختلاف الجذرى بين مبادئ الحزب العلمانية الليبرالية وبين التيارات الدينية التى يمثلها هؤلاء الاشخاص.

● وليس من الامانة السياسية ان يتقدم حزب آخر باشخاص لم يعرف لهم موقف سياسى محدد طوال السنوات الثلاثين الماضية.. او لم يعرف عنهم سوى رغبتهم المستمرة فى «الوجود» باستمرار فوق المسرح

السياسى مع كل التنظيمات.. ومع كل البرامج والمبادئ السياسية املا فى المشاركة والتماسا للنفوذ .. بحيث نحار فى تحديد هوياتهم السياسية ومبادئهم وافكارهم.

● ليس من الامانة السياسية كل ذلك. فحزب الوفد مثلا تفرض عليه مسئوليته تجاه الناخبين الا يتقدم لهم الا بمن يؤمنون حقيقة وفعلا بفكره الليبرالى المعروف، وحزب التجمع تفرض عليه مسئوليته الا يتقدم للناخبين الا بمن يعبرون حقيقة وفعلا عن فكره السياسى والاجتماعى.

هناك فرق بين البرنامج والمؤيدين له. وبين الوجوه التى يريد الحزب ضمها للاستفادة منها فى قوائمه جذبا لأصوات الناخبين. خاصة وان كانت هذه الوجوه ليست فى الاصل اعضاء فى حزب التجمع. فالعبرة دائما بالنسبة لاى حزب هى فى ممثليه الحقيقيين وليست الوجوه المقحمة عليه بغرض عملية الانتخابات. الاصل ان يتوجه كل حزب بوجوهه الحقيقية للناخبين عملا بمبدأ الامانة السياسية، وبدون الرضوخ للاعتبارات الانتهازية الخاصة بالانتخابات.

نحن لا نتحدث الان عن الذين يسيطرون على حزب، او عن توجهاتهم الحقيقية يسارا او يمينا فذلك ليست القضية الأن.

وأحزاب العمل والاحرار والامة تفرض عليهم المسئولية السياسية نفس الشىء.

● أما حزب الاغلبية فمسئوليته مضاعفة فى اعداد قوائمه واختيار مرشحيه ممن يعبرون حقيقة وفعلا عما يطرحه الحزب من مبادئ وشعارات وتوجهات.

انها مسئولية مشتركة من الجميع.. وعلينا جميعا ان نتمسك بحقوقنا

كناخبين فى أن تلتزم الاحزاب بهذه المسئولية أمامنا.. مسئولية ان تتقدم لنا الاحزاب ببرامج انتخابية دقيقة ومحددة، وبقوائم انتخابية معبرة تعبيرا امينا عن مبادئ الاحزاب وتوجهاتها ... وأية مخالفة لهذا الالتزام تدخل فى رأيى فى باب الخداع السياسى والالاعيب الانتخابية على حساب ثقة الناخب فى الاحزاب المتنافسة.

أننا لا نحجر على حق احد فى ممارسة العمل السياسى .. لكننا نتمسك بحقوقنا كمواطنين فى الا يخدعنا احد.. ونتمسك بحقوقنا كناخبين فى الا يندرج تحت قائمة الحزب الوطنى مثلا الا من يمثل مبادئه.. وفى قائمة الوفد الا من يمثل مبادئ الوفد وفى الا يندرج تحت قائمة التجمع الا من يمثل مبادئ التجمع وهكذا.

لماذا رفضت المعارضة القائمة الموحدة؟!

● اما باقى التيارات الاخرى ففرصة العمل السياسى يحددها القانون امامها ويرسم لها طريقة التعبير عن نفسها.. وهى ان تتقدم لتأسيس احزاب سياسية معبرة عنها بالطرق المشروعة ووفقا لقانون الاحزاب.. وفى القضاء حماية للجميع.. فمن لم يستطع ان يستكمل الشكل القانونى لاعلان تنظيمة السياسى، فليست الانتخابات القادمة هى آخر المطاف.. وليواصل سعيه لابراز وجوده السياسى بالطرق المشروعة خلال السنوات القادمة. أما التحالفات غير المبدئية.. واما التخفى تحت عباءات سياسية لا يؤمن بها اصحابها.. فليسا من الامانة السياسية المطلوبة ممن يتصدى لخدمة الجماهير وتمثيلها فضلا عن تحمل مسئوليات «حكمها» فى المستقبل.

لقد سعى احد احزاب الاقلية على سبيل المثال سعيا محموما لاقناع

باقى احزاب المعارضة بالتقدم للانتخابات القادمة بقائمة موحدة تضم كل احزاب المعارضة.. وكان وراء هذا السعى دافع واحد هو أن الحزب قد تعرض لموجة انقسامات خطيرة وموجة «هجرة» منه الى احد الاحزاب المعارضة الجديدة شملت استقالة نائب رئيسه.. ولجوء وكيله الى ساحة الحزب الجديد واستقالة ممثله الوحيد فى مجلس الشعب ، ولم تعد امام حزب الاقلية أية فرصة لخوض غمار المعركة إلامن خلال قائمة موحدة. وهى فكرة غير قانونية فى رأيى اذ كيف أطلب من الناخب ان يعطى صوته لقائمة تضم ممثلين لليمين والوسط واليسار فى خندق واحد.. وكيف يمكن فرز الاتجاهات السياسية المؤيدة لكل تيار من هذه التيارات خاصة وان احزاب المعارضة لا تواجه حكما «مدموغا بعدم الوطنية» بحيث يمكن لها أن تتجاوز خلافاتها فى سبيل هدف «قومى» واحد هو «اجلاء» هذا الحكم غير الوطنى عن مقاعد المسئولية فى مصر.

فالقول بذلك هو ضرب من الهراء.. فالحكم القائم فى مصر حكم وطنى باعتراف كل الاحزاب السياسية والتيارات السياسية الموجودة على الساحة. وتوجهاته القومية والسياسية، والاجتماعية تحظى بتأييد الاغلبية الساحقة من الجماهير بل والاغلبية العظمى من احزاب المعارضة .. فوطنية الحكم ليست مطروحة للنقاش.. ووطنية القيادة السياسية واستقلاليتها وتعبيرها الامين عن آمال وآلام الجماهير الساحقة فى مصر ليست موضوعا للمجادلة. وايمان القيادة السياسية بضرورة أن يعبر الحكم عن مصالح الأغلبية الساحقة من الجماهير ليست قضية للجدل.

ولعل ايمان قيادات الاحزاب السياسية بذلك كان هو السبب الاساسى لرفضها الاستجابة لمطلب القائمة الموحدة.. ومطلب العمل الجبهوى..

فالعمل الجبهوى فى كل التجارب السياسية المعروفة لا يستكمل شروط قيامه إلا بوجود قضية قومية تلتف حولها كل القيادات السياسية المتباينة والمتنافرة، أو بوجود حكم غير وطنى وغير ديمقراطى لا يعبر عن مصالح الجماهير الساحقة، فتسعى الاحزاب المعارضة للتكتل فى عمل جبهوى لاقناع الجماهير بسحب ثقتها منه.

وهذه كلها ظروف سياسية غير متوافرة الان فى ساحة العمل السياسى فى مصر.. وأى ادعاء بغير ذلك هو انكار صريح للحقائق ولعل ذلك مما يزيد من صعوبة المهمة امام احزاب المعارضة.. فوجود قيادة سياسية متطهرة «بيورتان».. مؤمنة بقضية العدالة الاجتماعية.. «منحازة» لمصالح الجماهير العريضة وساعية جهدها لجعل الحكم معبرا تعبيرا دقيقا عن مصالح الجماهير العريضة.. وساعية الى دعم الديمقراطية والدفاع عنها.. وعاملة جهدها على تخفيف المعاناة عن الجماهير.

كل ذلك يجعل من قضية العمل الجبهوى .. قضية غير ذات مضمون.. وغير قابلة للنجاح والصمود.. وهذا ما ادركه بصدق قادة الاحزاب السياسية فى مصر.. وما نسجله لهم.. أمانة وصدقا، حتى رغم بعض التجاوزات.

وعلى نفس الدرجة من أهمية وضوح البرامج الانتخابية للأحزاب، وصدق تعبير قوائم مرشيحها عن مبادئ هذه الأحزاب وأفكارها، يأتى اسلوب الدعاية الانتخابية الذى تنفذه الأحزاب خلال المعركة الانتخابية!

هو بكل تأكيد حجر الزاوية فى المهمة الانتخابية خلال هذه المرحلة وهو البرهان المصدق على ما اذا كانت الأحزاب السياسية تغلب

المصلحة القومية العامة على مصالحها الحزبية الضيقة..أو العكس..

ولأننا نؤمن بوطنية الجميع.. وبصدق رغبتهم جميعا فى خدمة بلادهم كل حسب اجتهاده.. وكل حسب رؤيته، فإننا نطالب الجميع - حزبا حاكما ومعارضة - باحترام عقول الناخبين خلال دعوتهم لأحزابهم.. ونطالبهم قبل كل شىء بالحرص على صالح بلادهم خلال حماسهم لانفسهم وخلال اندفاعهم للدعوة لمبادئهم وافكارهم وقوائمهم الحزبية.

اننا لا نريد لأحد أن يندفع وراء رغبته المشروعة فى نيل ثقة الناخبين وفى تحمل امانة المسئولية عن شعبه وبلاده، فيجافى الحق ويخاصم الموضوعية لكى يجتذب الى حزبه وقوائمه المزيد من الأنصار والمؤيدين.

لا نريد لأحد أن يعتمد بعض الأساليب والتكتيكات الانتخابية غير الموضوعية لاجتذاب اصوات الناخبين بحجة ان الغاية الشريفة وهى المشاركة فى الحكم وتنفيذ البرامج السياسية والاصلاحية قد تبرر الوسيلة غير الموضوعية وهى الدعاية الحزبية غير الآمينة والدعوة غير الصادقة وغير العقلانية.

التقييم والنقد الموضوعى والديماجوجية السياسية

لا أقصد بذلك أحزاب المعارضة التى ترغب فى المشاركة عن طريق الانتخابات وحدها، وانما اعنى الجميع حزبا حاكما ومعارضة، فالجميع مطالبون بالتقييم الموضوعى للقضايا ومطالبون بمخاطبة عقول وضمائر الناخبين، لا مشاعرهم أو عواطفهم.. أو أحلامهم. والجميع مطالبون بالبعد عن «الديماجوجية» السياسية.. خلال الدعوة لأنفسهم ولأحزابهم.

فأسلوب شجب كل شيء.. وإنكار كل شيء.. وعدم الاعتراف للحكومة الحاضرة بأى انجاز أو نجاح فى أى مجال أيا كان الحزب الذى تمثله هذه الحكومة.. ليس الأسلوب الأمثل لدعوة للأحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات.

واسلوب التركيز على السلبيات الجزئية.. واغماض الأعين عن الايجابيات والانجازات. ليس هو الأسلوب الصحيح الذى يحقق صالح الأحزاب وصالح البلاد.

كما أن أسلوب إنكار هذه السلبيات الجزئية من جانب حزب الأغلبية.. وأسلوب صبغ كل شيء باللون الوردى.. ليس أيضا هو الأسلوب المفيد لبلادنا.. ولا للتجربة الديمقراطية فى امتحانها الصعب أمام معركة الانتخابات.

إننا لا نريد من الجميع سوى الموضوعية.. وسوى التقييم السليم للايجابيات والسلبيات.. وسوى التفهم الموضوعى لحجم المشاكل التى تواجه بلادنا، والتى ستواجه حكومة أى حزب ينجح فى نيل ثقة الناخبين ويقود دفة البلاد خلال السنوات الخمس القادمة.

إن الأحزاب السياسية فى الديمقراطيات العريقة تهاجم الحكومات الحاضرة خلال معركة الانتخابات فى سياساتها الداخلية والخارجية وتسعى لاقناع الناخبين بقدرتها على تحقيق الأفضل والأصلح لبلادها لو تولت الحكم.. وهذا مشروع ومقبول ولكن بأى طريقة وبأى اسلوب؟ هذه هى القضية!.

إن المؤتمرات الانتخابية التى تسبق الانتخابات تعتمد دائما على تقديم تقييم شامل لسياسات الحكومة الحاضرة تقييم علمى مدروس

يستند الى الدراسات، والأرقام والاحصائيات.. والى بحوث الرأى العام والاستقراءات لتثبت فى النهاية أن ما تحقق عن طريق الحكومة الحاضرة «ليس كافيا» و «ليس مرضيا».. وأقل بكثير مما كان من الممكن تحقيقه لو اتبعت السياسات الصحيحة أو نفذت الاصلاحات المطلوبة.

■ **وهذا هو جوهر القضية!**

أن هذا التقييم.. ولأنه تقييم وليس كلاما أهوج بعيدا عن المسئولية، لابد أن يتضمن اعترافا علنيا أو ضمنيا بجهود الحكومة الحاضرة فى بعض المجالات، ثم يليه تأكيد بالدراسة والأرقام بأن ما تم ليس هو المطلوب او انه اقل بكثير مما كان ينبغى تحقيقه لو نفذت البرامج تنفيذا سليما..

وهذا ما نفتقده فى المؤتمرات الانتخابية التى شهدناها حتى الآن والتى سنشهد المزيد منها قبل الانتخابات.

ان المؤتمرات الانتخابية فى انتخابات الدول العريقة ديمقراطيا تتردد فيها غالبا عبارات من نوع «ليس كافيا»، «غير مرض».. و «كان من الممكن تحقيق الأفضل» و «ان النتائج غير طيبة لأن السياسات غير ملائمة للمرحلة» و «جهود قاصرة.. وليست جهودا كافية».

أما فى مؤتمراتنا فاننا نستخدم عبارات من نوع «حكومة لا تستحق احترام المواطنين» وتجار الأسمنت وتصاريح الحديد»، «حصلوا على المساكن الشعبية لأنفسهم ولأقاربهم» و «لم يفعلوا شيئا ولن يفعلوا شيئا» و «كل ذلك من نتائج سياسة الانفتاح»! إلخ. هذه العبارات المطلقة التى لا تقدم تقييما علميا للمشاكل ولا تطرح رؤية متكاملة لحلها..

إن المؤتمرات الانتخابية فى الديمقراطيات العريقة تركز بالفعل على السياسات الداخلية فى أحاديثها ومناظراتها ومناقشاتها لكنها تخصص جانبا هاما منها لتقييم السياسات الخارجية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية وتقدم عرضا أمينا لهذه السياسات، قد يختلف معها وقد يتفق معها.. لكنه فى النهاية عرض أمين موضوعى لهذه السياسات يدرك حقيقة الأوضاع الدولية.. والمتغيرات العالمية ويدرك أهمية تفاعلاتها مع السياسة الخارجية لبلاده، لذلك فهناك غالبا حدود دنيا للاتفاق حولها بين احزاب المعارضة والحزب الحاكم.. وهناك خطوط عريضة ليست موضعا للجدل بينها.. بل أن هناك من الأحزاب ما لا يرى اى وجه لانتقاد السياسات الخارجية لحكومة بلاده، فيعترف بذلك صراحة مكتفيا بالاختلاف معها فى بعض جوانب سياساتها الداخلية.. ولا يرى بأسا فى ذلك ولا عيبا!

فهل نرى شيئا قريبا من ذلك فى مؤتمراتنا الانتخابية؟.. أم أن البعض لا يرى فى المعارضة سوى معارضة كل شىء، وسوى مهاجمة كل شىء غير مدرك انه يضع نفسه فى امتحان صعب لو قدر لحزبه أن يتولى الحكم فوجد نفسه ملزما بمراعاة حقائق السياسة الخارجية.. ثوابتها ومتغيراتها. ومضطرا - أراد أو لم يرد - الى تجاهل شعاراته وقذائفه الكلامية خلال الانتخابات، ومضطرا الى «تنظير» الموقف وتأليف الدراسات فى مبررات العدول عن السياسات التى سبق أن اعلنها «حزبنا العظيم» فى حمى المعركة!.

فى المؤتمرات الانتخابية فى الديمقراطيات العريقة تركز الأحزاب جانبا أساسيا من نشاطها على نقد سياسات الحكومة الحاضرة بالأرقام والدراسات، وهو أمر مشروع ومطلوب، لكنها تركز الجانب الأهم منها

على عرض برامجها ومبادئها وتقديم مرشحيها للناخبين بوضوح شديد.. وضوح يسمح للناخب بالاختيار.. والمفاضلة والمقارنة.. وليس بتعتيم وتعقيم يضل معهما الناخب طريقه إلى الاختيار السليم.

وفى هذا المجال بالذات تتضاعف اهمية النقد الموضوعى لسياسات الحكومة الحاضرة.. ليس فقط من باب الحرص على الصالح العام والحقيقة.. وانما أيضا من باب الحرص على المصالح الحزبية لهذه الأحزاب نفسها.

إن إنكار كل شىء يحبط قدرة العاملين على مواصلة الجهد والعطاء.. وعلى اقتحام المشاكل ومتابعة حلولها.. هذا صحيح لكنه من ناحية اخرى يفقد ثقة الناخب فى الحزب والمرشح اللذين يعتمدان هذا الاسلوب، ولا اسلوب سواه!

■ إذ كيف تطالبنى كناخب بأن أعطيك ثقتى..وأن أسلمك أمانة تمثيلى فى المجلس النيابى.. وأن أفوضك فى حكم البلاد نيابة عنى.. وأنت تبدو لى من خلال دعوتك الحزبية لى غير عادل فى أحكامك.. وغير منصف فيما تقول، بدليل أنك لا ترى من الألوان جميعا سوى لون السواد، ولا ترى فيما يجرى على الساحة من عرق وجهد وبناء وعطاء سوى جمود وسكون وموات؟.

■ وكيف تطالبنى كناخب بأن أصدق أنك سوف تنجح فى حل المشاكل الكبرى التى تواجهنى كمواطن بأفضل مما تفعل الحكومة الحاضرة.. وأنت تبدو لى من خلال دعايتك غير مدرك لحجم هذه المشاكل ولا لحجم الصعوبات التى تتعرض لها جهود اقتحامها وحلها.. وأبسطها صعوبات التمويل الضخم بمليارات الجنيهات؟

■ وكيف تطالبنى كناخب بأن اقتنع بأنك سوف تنجح فى حل مشاكل المجارى والاسكان والمواصلات والتليفونات وغيرها.. وأنت غير قادر على رؤية خلية النحل التى تطن فى كل مكان محاولة اقتحام المشاكل.. بشق الانفاق وإقامة الكبارى واستصلاح الأراضى والعودة لبناء المساكن الشعبية بأقصى الطاقة وأقصى الجهد.

وأنت أيضا غير قادر على الاعتراف بأن بلادنا تواجه مشاكل مجتمعها بخطط التنمية الشاملة.. لا بجهود الترقيع والاصلاح وأن بلادنا تلتزم بخطة التنمية ببعديها الاقتصادى والاجتماعى فتتيح لمن شاء أن يشارك فى البناء.. أن يشارك وأن يساهم فى توفير احتياجات المجتمع وأن يحقق الأرباح المشروعة، لكنها تتدخل لتحقيق الأهداف الاجتماعية ولتحقيق العدالة الاجتماعية.

وكيف تطالبنى بأن أؤمن بصدق تحليلاتك السياسية والاجتماعية.. وأنت مازلت تغمض العين عن التغيرات الحقيقية التى جرت فى فلسفة الحكم والتى ترى فى العدالة الاجتماعية مسئولية أساسية من مسئوليات الحكم.. بعد أن أدى تراجع الاعتبارات الاجتماعية فى فترة تجارب سياسة الانفتاح إلى خلخلة فى التركيبة الاجتماعية فى بلادنا - وإلى إطلاق غول الحقد الاجتماعى - وغول التطرف والعنف.

إننا لا نطالب أحدا بألا ينقد ما يراه يستحق النقد وبألا يدين ما يراه يستحق الادانة.. بل على العكس فإننا نطالب للجميع بحق النقد.. وبحق التعبير وبحق المشاركة.. وبحق عدم الايمان إلا بما يقتنع به لا بما يراد منه أن يؤمن به.

لكننا أيضا نطالب الجميع حزبا حاكما وأحزاب معارضة بأن تكون أحكامهم عادلة وموضوعية.

نطالبهم بأن ينقدوا سلبيات ما قبل الثورة.. وبأن يشيدوا بـايجابيات هذه الفترة الهامة من تاريخ بلادنا.

نطالبهم بأن ينقدوا سلبيات فترة عبد الناصر وأن يعترفوا بايجابياتها وأن ينقدوا سلبيات فترة حكم السادات وان يعترفوا بايجابياتها.

فبذلك تتسع دائرة الموضوعية.. وتتزايد فرص التقييم السليم لـكل القضايا والمشاكل.

وليكن شعارنا جميعا خلال المعركة القادمة هو: قل كل مـا تـريد وبحرية تامة وبلا تحفظ، ولكن كن عادلا فى أحكامك، فإنك بـذلك تخـدم بلادك.. وتخدم الحقيقة.. وتخدم نفسك أولا.. وأخيرا !

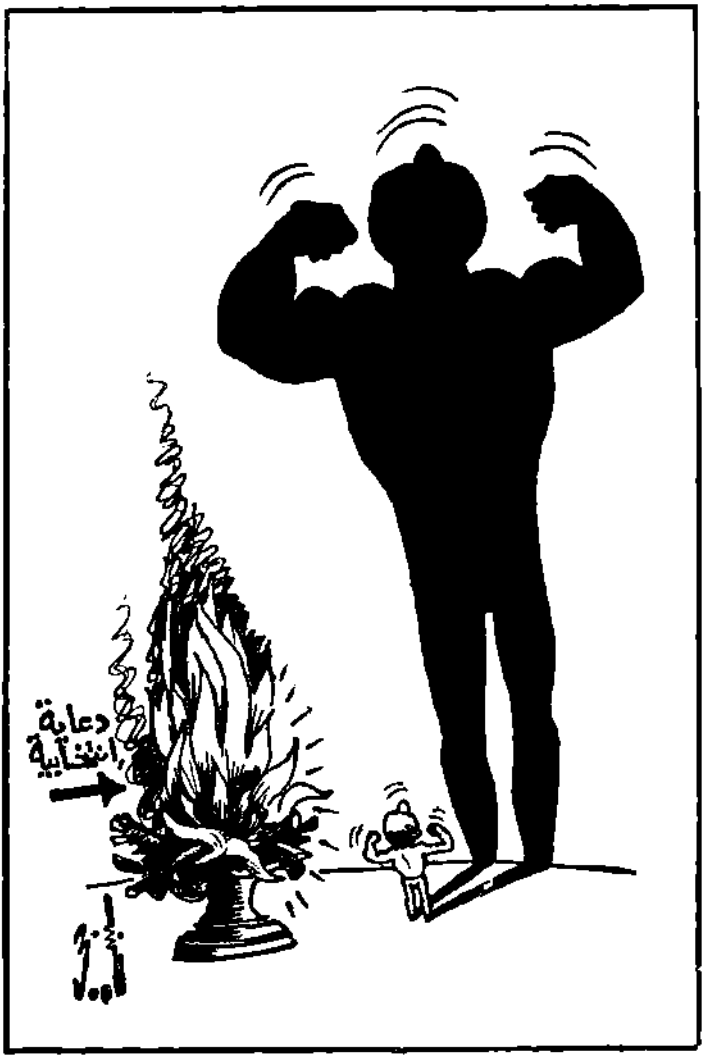
دعاية
انتخابية